http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1456) السنة السادسة - الأحد (15) آذار 2009

ملف مدينة الصدر

وزارة الكهرباء تدفع ٨٠ ٪ من قيمة العقود الى الشركات غير العراقية بمجرد دخول المواد الاولية الحدود!

ان العمل لا يزال متعثرا فيها والمسؤول عن انشائها شركة ايرانية عن طريق عقد مع وزارة الكهرباء. وانا احمل وزارة الكهرباء هذا التأخير، فالمتعاقد مع شركة يجب ان يحدد الوقت اللازم لانهاء المشروع، وخلاف ذلك يلزم الطرف الذي اخل بالاتفاق بتحمل الخسائر المترتبة على هذا التأخير. فالعقد المبرم بين الوزارة والشركة الايرانية يلزم الوزارة بدفع نسبة ٨٠٪ من قيمة المشروع، بمجرد دخول المواد فقط الى داخل الحدود العراقية. وانا لم ار مثل عقد كهذا، فمن المفروض تركيب الاجهزة وتشغيل المشروع وتجربته قبل تسليم المبلغ كاملا الى الشركة المسؤولة عن الانشاء .

اما رئيس لجنة المهجرين في المجلس البلدي لمدينة الصدر، جواد كاظم العتابي، فتكلم عن المهجرين وأحوالهم داخل المدينة قائلا: منذ التهجير القسري، تشكلت لجنة بالتنسيق مع مجلس محافظة بغداد، هذه اللجنة سميت بلجنة المهجرين مهمتها تقديم المساعدة للعوائل المهجرة، اذ احتضنت مدينة الصدر اكثر من سبعة الاف عائلة مهجرة استطاعت هذه اللجنة من خلال عملها وبالتعاون مع بعض الجهات توفير السكن لبعض هذه العوائل، وتسجيل ابنائهم في المدارس اسوة بأقرانهم وجلب المساعدات من منظمات انسانية كمنظمة ايادي الرحمة. اما وزارة المهجرين فقدمت بعض المساعدات البسيطة للعوائل المهجرة في مدينة الصدر وهي عبارة عن حصير وكيس رز زنة ٢٠ كيلو الى ١٤٠٠عائلة فقط، اما عوائل الشهداء والايتام والارامل فقد منحوا كرفانات سكنية من قبل مجلس محافظة بغداد، في مجمع الكرفانات في حي اور. اما وزارة المهجرين فيقتصر عملها على توزيع منح المهجرين الذين يحملون هوية المهجرين، وبسبب عدم وجود آلية عمل للوزارة فتوجد عوائل تسلمت مليوناً واربعمئة الف دينار على شكل دفعات، وعوائل اخرى تسلمت ستمئة الف دينار، واخرى مئة وخمسين الف دينار، واخرى لم تتسلم حتى الان اي مبلغ على الرغم من مرور فترة ليست بالقصيرة على تهجيرهم. هناك الكثير من المعاملات امام المواطن حتى يثبت انه مهجر، فتمر المعاملة من المجلس المحلي الى المجلس البلدي ثم الى لجنة المهجرين حيث تتم المصادقة عليها، ومن ثم رفعها الى مجلس محافظة بغداد/ مكتب الرصافة، حتى يحصل على هوية المهجرين. وان حصل اي خطأ بسيط تعاد المعاملة من جديد. ولنتصور مدى معاناة المواطنين الذين اغلبهم لا يملكون حتى الاجرة التي توصلهم الى الدوائر لاكمال معاملاتهم. ووزارة المهجرين لاتقدم اية تسهيلات الى المواطنين بهذا الشأن، وكل ذلك لان وزارة المهجرين لا تستعين بالمجالس البلدية. واطلب من الوزارة ان تراعي المواطنين خاصة الذين لم يعودوا الى مناطق سكناهم، وعوائل الشهداء.

وزارة المهجرين والمهاجرين

انتقلنا من مدينة الصدر الى وزارة المهجرين والمهاجرين لمعرفة المشاريع التي اقامتها لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة في مدينة الصدر ضمن منحة رئيس الوزراء البالغة مئة مليون دولار، وقد اجابنا السيد وزير المهجرين والمهاجرين على الاسئلة المطروحة (عن طريق المكتب الاعلامي للوزارة).

> مواطنون: لا يوجد اعمار في مدينة الصدر سوى قلع الارصفة وتبديلها ونحن نتساءل: اين المجلس البلدي. اين تبليط الشوارع . اين الكهرباء؟ اين التعويض عن البيوت المدمرة بسبب احداث العنف السابقة؟ اسئلة بلا اجابات شافية

من الاعمال التي نفذت داخل مدينة الصدر والتي تهم الجانب الصحي تأهيل مستشفى الصدر، ومركز صحي للاسنان، والمركز الصحي للحساسية والربو، ومصرف للدم، تجهيز المستشفيات بالاجهزة mri ، وكذلك جهاز ايكو متقدم للقلب والامراض المتعلقة بالحروق. اما المشاريع التي تخص الجانب التربوي فهي بناء ٨ مدارس في مدينتي الصدر والشعلة (ابتدائية واعدادية)، تجهيز المدارس بـ ٢٠٠٠٠ رحلة و ١٠٠٠٠ سبورة و ٢٠٠٠٠ حقيبة و ٤٠٠ جهاز استنساخ و ١٠٠٠٠ حاسبة، وفي الجانب الخدمي تم نصب ٢٠٠ مولدة وكذلك ٢١٥٠ خلية ضوئية اي بحدود ٨٥ ميكا تزود المدينة بالكهرباء نحو ١٦ ساعة في اليوم، وتجهيز المدينة بـ٧٦ كابسة نفايات وكذلك ٦٠ باصا لنقل الطلاب الى الجامعات، وبناء مرآب للسيارات ومظلات للانتظار، وبناء قاعة مناسبات، وتأهيل الاندية والملاعب، واكساء الشوارع بالمقرنص لقطاعي ٤٢ / ٧٣ . مشروع الزواج الجماعي مضى بشكل جيد ايضا فتم تزويج ٥٠٠ شاب وشابة. تشغيل ١٠٠٠٠ عامل خدمة للتنظيف لمدة شهرين ، و ٢٠٠٠ عامل لمدة شهرين اخرين. توزيع ٥٠٠ كفاءة على الوزارات المختلفة وبراتب ٣٠٠٠٠٠ دينار لمدة ستة اشهر. تشغيل ٥٠٠ موظف خدمة في المدارس لمدة شهرين، العمل بمشروع مجمع سكني في كسرة وعطش بحدود ١٠٠٠ وحدة سكنية، صرف تعويضات لعوائل الشهداء والجرحى نحو ١٨٣٤، وتعويضات للاملاك المنقولة ٥٨٦ حالة بمبلغ ١٠ مليارات دينار ستدفع ثلث المبلغ لهم حسب كشوف قدمت من قبل محافظة بغداد.

أوراق ومشاريع

وبشأن شكوى المجلس البلدي بان ليست هناك نتائج ملموسة للمشاريع في مدينة الصدر، فقد اجابنا الوزير بما يأتي: هناك العديد من المشاريع التي اقيمت في مدينة الصدر وهي المشاريع المذكورة اعلاه. ومن يقول انه لا مشاريع ملموسة فهو يخالف الحقيقة، وارى انه من الضروري ان يبتعد عن مفهوم خالف تعرف. المجلس البلدي شارك لجنة اعادة اعمار مدينتي الصدر والشعلة بشكل منظم، وكان لنا شرف زيارة المجلس البلدي ونحن مع تواصل دائم معهم للمشاركة في آرائهم وافكارهم. ولكن الاعلام دائما يحاول خلق فتور وقطع للروابط بين الجهات المعنية، ونحن نعمل بالتوافق والتنسيق مع المجلس البلدي كسلطات محلية. وليعلم الجميع ان دور المجالس دور رقابي، وله دور المشاركة في وضع السياسات التي تصب لصالح الجهات المعنية كالمحافظة او اللجنة التي تشكلت بأمر من دولة رئيس الوزراء. اما عن السؤال الذي كان حول المشاريع التي قامت بها لجنة الاعمار، والتي لم تكن بالمستوى المطلوب، وان المدينة ليست بحاجة الى مثل تلك المشاريع فاجاب السيد الوزير قائلا: المشاريع التي تحملت اللجنة تنفيذها من خلال الايدي العاملة في المدينة، وكذلك الشركات المحلية وبشكل مباشر، كانت تقدم كشوفها وأولياتها من قبل الوزارات المشاركة في اللجنة، كوزارة التربية ووزارة الصحة والكهرباء ووزارة البلديات وامانة بغداد ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وهي مسؤولة عن الكشوف للمشاريع التي تقدمها والتي كانت مدينة الصدر بحاجة اليها. ان المبلغ صرف عن طريق مؤسسة غير حكومية موجودة في مدينة الصدر، قال الوزير: لم تكن هناك مؤسسة لها دور في صرف اي مبلغ، وانما هناك موظفون للامانة العامة لمجلس الوزراء، وبأمر وزاري لتحمل مسؤولية متابعة التنظيف، وكذلك تأهيل وتوفير فرص العمل لابناء المدينة.

اعضاء لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة

رئيس اللجنة الهندسية في لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة، ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة المهجرين والمهاجرين المهندس الاستشاري علي شعلان أضاء لنا عمل لجنته هذه في عملية مشاريع الاعمار وقال ان للجنة الهندسية دورا كبيرا وفاعلا في عملية الاعمار والبناء في مدينة الصدر، وذلك من خلال التنسيق مع الوزارات الاخرى في اعداد الكشوف الهندسية الخاصة بالمشاريع المطروحة من قبل الوزارات. وعن ما حققته اللجنة بملاكاتها البسيطة من انجازات، اكد شعلان بان اللجنة قامت وبالتعاون مع دائرة التخطيط في الوزارة وبالتنسيق مع عدد من الوزارات، وبالاشراف على عدد من المشاريع حيث من المؤمل ان تنتهي هذه المشاريع العمرانية في الفترة القادمة وهي من المشاريع الحديثة والضخمة، والتي ستقدم الخدمات الطبية والخدمية للمدينتين. وستنتهي حسب الفترة الزمنية المحددة لها وحسب المدة المتعاقد عليها لكل مشروع، على الرغم من المعوقات التي تواجهنا في عملنا كقلة الملاك الوظيفي، وعدم فهم الدور الواضح لاعمال اللجنة، وقلة التعاون من قبل باقي الوزارات، وعدم دقة المشاريع والمقترحات التي تقدمها الوزارات المستفيدة.

> ليس هناك عمل مجسد على ارض الواقع في حملة اعمار مدينة الصدر. لا تزال الشوارع كما هي والتي بلطت عادت الى ما كانت عليه

اما سمير حاتم الناهي رئيس لجنة المتابعة في لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة، ومدير عام الدائرة الانسانية في وزارة المهجرين والمهاجرين فقال: تعتبر لجنة المتابعة من اللجان التي تعمل على متابعة انشطة واعمال اللجنة الرئيسية (لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة) في مختلف الصعد (البنى التحتية ، الخدمات ، التجهيز ، التعليم الكهرباء والماء) اضافة الى انشطة اخرى. وتأتي اهميتها من تنوع واتساع الانشطة والخدمات للجنة الاعمار التي شملت حتى من خلالها المليارات، وبإمكانك ان تسأل أي مواطن شرط ان لاتذكري اسمه في الجريدة لتعرفي ما يدور في المدينة من احتيال من قبل أغلب الجهات المسؤولة، فأين المجلس البلدي ؟ وأين تبليط الشوارع ؟ واين الكهرباء ؟ التي باتت خدعة ، واين هو التعويض الذي اصاب البيوت والمباني نتيجة احداث العنف التي جرت خلال السنة الماضية في المدينة؟

اما علي عبد الحسين، وهو صاحب عربة لبيع الخضراوات فقال : الدولة صرفت الكثير من الاموال لتحسين الخدمات في هذه المدينة لكن المواطن لم يلمس ذلك التحسن، بسبب الفساد المستشري في تلك المشاريع. فالشوارع، وبعد اجراء عمليات الحفر فيها، لا يتم اعادة تبليطها مرة ثانية، وتبقى على حالها، والارصفة يتم قلعها واعادتها مرة اخرى ولكن بنوعية رديئة فضلا عن طفح مياه المجاري بعد هطول الامطار، ما يؤدي الى انتشار الامراض والاوبئة بين المواطنين.

موضوع البناء الاجتماعي . اما عن الصعوبات التي تواجه عمل لجنة المتابعة فهي قلة الملاك في اللجنة، حيث انه لا يستطيع ان يغطي الانشطة واجراء التقييمات، فضلا عن انعدام الامكانات المتاحة للجنة كوسائل النقل وغيرها، ما يؤدي الى تلكؤ في اعمال اللجنة.

مشاهدات وآراء

بعد خروجي من المجلس البلدي تجولت في المدينة ولم ار تغييرا كبيرا طرأ عليها منذ آخر مرة زرتها قبل ثلاث سنوات. الشوارع لاتزال غير مبلطة، والاسواق منتشرة بشكل عشوائي، والبنايات المهدمة جراء العمليات العسكرية لا تزال على حالها دون اعمار، والنفايات منتشرة هنا وهناك، فتساءلت اين الاعمار؟ ما دفعني ان التقي ببعض المواطنين لمعرفة نوعية الخدمات التي قدمت للمدينة . يقول ابو احمد وهو صاحب مطعم شعبي: ليس هناك عمل مجسد على ارض الواقع في حملة اعمار مدينة الصدر . لا تزال الشوارع كما هي والتي بلطت عادت الى ما كانت عليه نتيجة تجمع المياه . هناك تحسن في مجالات شبكات الماء الصافي وشبكات مياه المجاري الثقيلة، اضافة الى حملة استزراع الجزرات الوسطية والمتنزهات . المبالغ المخصصة لا توازي الخدمات . وليست هناك ابنية جديدة مشيدة . باستثناء مدارس قليلة تم هدمها واقامة اخرى جديدة. بينما يقول المواطن كاطع رسن عبود (عاطل عن العمل) لا يوجد اعمار في مدينة الصدر، وهذا كله مجرد تهويمات، وبمعنى اخر هو قلع الارصفة وتبديلها بأخرى رديئة من صنع محلي، او مستورد . اما من ناحية البنى التحتية والكهرباء وبناء المدارس فهي كذبة كبرى ، سر قت

وزير المهجرين والمهاجرين: من يقول بعدم وجود مشاريع فهو يخالف الحقيقة والمجلس البلدي شارك لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة بشكل منظم . ولا توجد مؤسسة خاصة لها دور في صرف مبالغ المشاريع وانما هناك موظفون للامانة العامة لمجلس الوزراء يتحملون مسؤولية المتابعة وتوفير فرص العمل لابناء المدينة